

(٥١)

مسألة فى الاعتراض على من يثبت حدوث
الاجسام من الجواهر

بسم الله الرحمن الرحيم

ما يقال لمن يدعى عند اقامة الدليل على حدوث الجسم والجوهر والعرض شيئاً ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ، أحدث الله تعالى الاشياء عنه . وما الذي يفسد دعواه عند المطالبة بالدلالة على صحتها ؟ .

الجواب :

أول ما نقول احداث شيء من شيء غيره كلام ، محال ظاهر الفساد ، لان المحدث على الحقيقة هو الموجود بعد أن كان معدوماً . فاذا فرضنا أنه أحدث من غيره ، فقد جعلناه موجوداً في ذلك الغير ، فلا يكون محدثاً على الحقيقة ، ولا موجوداً من عدم حقيقي ، فكأننا قلنا : انه محدث وليس بمحدث .

وهذا متناقض ، على أن الجواهر والاجسام انما حكمنا بحدوثها ، لانها لم

يحل^١ من الاعراض ، ولم يتقدم في الوجود عليها ، ومالم يتقدم المحدث فهو محدث مثله .

واذا كانت الاعراض التي تأملنا^٢ بحدوثها الى حدوث الاجسام ، والجوهر محدثة لامن شيء ولا عن هيولى ، على مانموه^٣ به هؤلاء المتفلسفون به ، فيجب أن يكون الجواهر والاجسام أيضاً محدثة على هذا الوجه ، لانه اذا وجب أن يساوى ما لم يقدم المحدث له في حدوثه ، فيجب أن يساويه أيضاً في كيفية حدوثه .

على أنا قد بينا أن ما أحدث من غيره ليس بمحدث في الحقيقة ، والعرض محدث على الحقيقة ، فيجب فيما لم يقدمه في الوجود أن يكون محدثاً على الحقيقة .

نبين ما ذكرناه أن من أحدث من طين أو شمع صورة ، فهو غير محدث لها على الحقيقة ، وكيف يكون ذلك ؟ وهو موجودة الاجزاء في الطين أو الشمع ، وانما أحدث المصور تصويرها وتركيبها والمعاني المخصوصة فيها ، وهذا يقتضي أن الجواهر والاجسام على مذهب أصحاب الهيولى غير محدثة على الحقيقة ، وانما حدث التصوير .

واذا دل الدليل على حدوث جميع الاجسام ، بطل هذا المذهب .
فأما الذي يدل على بطلان قول من أثبت شيئاً موجوداً ليس بجسم ولا عرض من غير جملة المطالبة أو تصحيح دعواه ولعجزه عن ذلك ، فهو أنه لا حكم

(١) ظ : لم يخل .

(٢) ظ : قلنا .

(٣) ظ : نوه .

لذات موجودة ليست بجسم ولا جوهر ولا عرض يعقل ويمكن اشارة اليه .
وما لاحكم له من الذوات أو الصفات لايجوز اثباته ولا بد من نفيه ، لانه
يؤدي الى الجهالات والى اثبات مالا يتناهى من الذوات والصفات ، وقد بينا
هذه الطريقة في مواضع من كتبنا ، لاسيما الكتاب « الملخص » في الاصول .
على أنا نقول لمن أثبت الهيولى وادعى أنها أصل للعالم ، وأن الاجسام
والجواهر منها أحدثه ^١ ، لا يخلو هذه التي سميتها بـ « الهيولى » من أن يكون
موجودة مايعنى أنه يستم ^٢ لهذه اللفظة ، لان الموجود عندكم يكون بالفعل
ويكون بالقوة ، ويكون المعدوم عندكم موجوداً بالقوة أوفي العلم .

وانما يريد بالوجود هو الذي يعقله ويعلمه صورة عند ادراك الذوات المدركات
لان أحدنا اذا أدرك الجسم متحيزاً علم ضرورة وجوده وثبوته . وكذلك القول
في الالوان وماعداها من المدركات .

فان قال : هي موجودة على تحديدكم .

قلنا : فيجب أن تكون متحيزة ، لانها لو لم تكن بهذه الصفة ما جعل منها

المتحيز .

الأتري أن الاعراض لما لم تكن متحيزة ، لم يمكن أن يحدث فيها المتحيز
واذا أقروا فيها بالتحيز فهي من جنس الجوهر ، وبطل القول بأنها ليست بجوهر
ووجب لها الحدوث ، لان دليل حدوث الاجسام ينظمها ويشتمل عليها ، فبطلوا
أيضاً القول بعدمها ونفي حدوثها .

(١) ظ : أحدثها .

(٢) كذا .

(٣) ظ : فبطل .

وان قالوا : هي معدومة .

قلنا : اذا كانت معدومة على الحقيقة فما يسومكم اثبات قدم لها ولاحدث لان هذين الوصفين انما يتعاقبان على الموجود ، فكأنكم تقولون : ان الله سبحانه وتعالى جعل من هذه الهيولى المعدومة جواهر واجساماً موجودة .

هذه موافقة في المعنى لاهل الحق القائلين : بأن الجواهر في العدم على صفة تقتضي وجوب التحيز لها متى وجدت ، وأن الله سبحانه اذا أوجد هذه الجواهر ، وجب لها في الوجود التحيز لما هي عليه في نفوسها من الصفة في العدم الموجب لذلك بشرط الوجود ، ولأننا نثبته في الصفة التي كانت عليها الجواهر في العدم .

على أن هذه الطريقة اذا صاروا اليها تقتضي أن الاجناس والاعراض كلها هيولى ، لان الدليل قد دل على أن السواد ولكل حسن في الاعراض^١ صفة ثابتة في حال العدم يقتضي كونه على صفة التي تدرك عليها ان كان مما يدرك في حال الوجود ، وأن الفاعل انما يؤثر في احداثه وايجاده ، دون صفة التي كان عليها في حال العدم .

والقول في الاعراض كالقول في الجواهر في هذه القصة، فيجب أن يكون الجميع هيولى، لان الطريقة واحدة، وكلام هؤلاء القوم غير محصل ولا مفهوم وهم يدعون التحديد والتحقيق ، وما أبعدهم في ذلك .
تمت المسألة .

(١) ظ : كذا .